

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

P. O. Box 3243, Addis Ababa, ETHIOPIA Tel.: Tel: +251-115- 517 700 Fax: +251-115- 517844 / 5182523
Website: www.au.int

مؤتمر الاتحاد
الدورة العادية الثلاثون
أديس أبابا، إثيوبيا، 28-29 يناير 2018

الأصل: إنجليزي

ASSEMBLY/AU/8(XXX)

التقرير الثاني لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي عن خارطة طريق
الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية نحو إسكات البنادق في
أفريقيا بحلول عام 2020

التقرير الثاني لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي عن خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية نحو إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020

أولاً. مقدمة

1. تقديم مشروع التقرير الأول الحالي لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي عملاً بالمقرر Assembly/AU/Dec.630 (XXVIII) الصادر عن الدورة العادية الثامنة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 30 و31 يناير 2017. الذي أجاز بموجبه المؤتمر خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي بشأن الخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020، وطلب من مجلس السلم والأمن أن يقدم تقريراً عن وضع تنفيذه إلى كل دورة عادية للمؤتمر حتى عام 2020. وعلاوة على ذلك، دعا المؤتمر، في مقرره رقم Assembly/AU/Dec.645(XXIX) بشأن التقرير الافتتاحي لمجلس السلم والأمن عن تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية الصادر عن دورته العادية التاسعة والعشرين التي عقدت في أديس أبابا، يومي 3 و4 يوليو 2017، جميع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية المعنية بمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز مؤسساتها الإدارية في إطار التعبئة القارية من أجل ضمان الاستجابة القوية للأسلحة غير المشروعة وانتشارها واستخدامها في القارة، فضلاً عن التدفقات المالية غير المشروعة وإنتاج المخدرات الخطرة والاتجار بالمنتجات غير المشروعة والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

2. ويقدم التقرير الذي يغطي الفترة الفاصلة بين الدورة العادية الأخيرة للمؤتمر المنعقد في أديس أبابا يومي 3 و4 يوليو 2017 والدورة العادية الثلاثين للمؤتمر التي عقدت يومي 28 و29 يناير 2018 في أديس أبابا، إثيوبيا، لمحة عامة عن الخطوات المتخذة من قبل أصحاب المصلحة المعنيين لتنفيذ خارطة الطريق الرئيسية والتقدم المحرز والصعوبات والتحديات والتوصيات الرامية إلى تعزيز تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية نحو إسكات البنادق في القارة بحلول عام 2020، في إطار الرؤية الأفريقية الشاملة لبناء أفريقيا خالية من النزاعات، تمشياً مع أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي.

3. ومن الجدير بالذكر أن مجلس السلم والأمن كان قد حدّد، في تقريره الأول إلى المؤتمر في يوليو 2017، الخطوات التي اتخذها لنشر الوعي بخريطة الطريق الرئيسية في جميع أنحاء أفريقيا. كما سلط الضوء على الجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الفكر الأفريقية فضلاً عن الأمم المتحدة لتنفيذ الخطة. وقد شدد هذا التقرير الأول بوجه خاص على المبادئ التي ينبغي الاسترشاد بها في تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية والتي تشمل: الملكية الوطنية ممن قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛ وضع أطر للمساءلة والشفافية لتمكين الدول الأعضاء من تقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز، فضلاً عن تحديد الثغرات والتحديات والفجوات في التنفيذ والدفع نحو تحقيق نتائج ملموسة وتعزيز التعاون فيما بين الدول لتعظيم فرص التنفيذ الفعال لخارطة الطريق الرئيسية في الفترة التي تسبق الموعد النهائي المحدد وهو 2020.

4. وتجدر الإشارة إلى أن عملية وضع آلية للرصد والتقييم قد بلغت مرحلة متقدمة، بمشاركة أصحاب المصلحة في مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني. ومن المقرر أن يبحث مجلس السلم والأمن خلال الصف الأول من عام 2018 الآلية التي تهدف إلى تسهيل التنفيذ والإبلاغ عن النتائج المحققة والتحديات التي تتم مواجهتها وطريق المضي قدماً في تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية.

ثانيا. الجهود التي بذلها أصحاب المصلحة في مواصلة تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي

5. وفيما يلي الجهود التي يبذلها مختلف أصحاب المصلحة لتنفيذ خارطة الطريق الرئيسية خلال الفترة قيد الاستعراض:

ألف. مجلس السلم والأمن

6. خلال الفترة قيد الاستعراض، اتخذ مجلس السلم والأمن، انطلاقا من دوره القيادي في تنفيذ المنظومة الأفريقية للسلم والأمن وبالتآزر مع المنظومة الأفريقية للحكم، عدة تدابير بخصوص خارطة الطريق الرئيسية وذلك بغية ضمان تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق هدف إسكات البنادق بحلول عام 2020 في جميع أنحاء القارة. وفي هذا السياق، اتخذ مجلس السلم والأمن الإجراءات التالية:

أ) تنظيم جلسة مفتوحة لمجلس السلم والأمن بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء ومنظمات/مؤسسات مختلفة، فضلا عن وسائل الإعلام في 4 سبتمبر 2017 في أديس أبابا، لإطلاق شهر العفو الأفريقي. وخلال هذه الجلسة المفتوحة، دعت المفوضية جميع الدول الأعضاء إلى إطلاق شهر العفو الأفريقي على نحو مماثل، بما في ذلك تعيين نقاط اتصال وطنية لمتابعة جميع الأنشطة المتعلقة بخارطة الطريق الرئيسية. كما تبادل المشاركون خبراتهم وآرائهم بشأن أفضل السبل لتنفيذ شهر العفو الأفريقي والترويج له على نطاق واسع داخل القارة كخطوة حاسمة في الحملة الرامية إلى إسكات البنادق؛

ب) إرسال البيان الصحفي [PSC/PR/BR.(DCCXVI)] عن الدورة المفتوحة لمجلس السلم والأمن المذكور أعلاه حول إطلاق شهر العفو الأفريقي إلى جميع سفارات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، بروكسل، نيويورك وحث وزارات الخارجية/العلاقات الخارجية للدول الأعضاء على ضمان توزيع ودعاية أوسع للبيان الصحفي بين كافة الوزارات والخدمات الحكومية المعنية وغيرهم من أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين وذلك للقيام بالعمل اللازم لتعزيز عملية تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية .

ج) نشر البيان الصحفي [PSC/PR/BR.(DCCXVI)] لاجتماع مجلس السلم والأمن المنعقد في 4 سبتمبر 2017 على جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية للعمل في مختلف مناطق تغطيتها الجغرافية ؛

د) مناصرة وتعزيز خارطة الطريق الرئيسية في جميع أنشطتها وخاصة قراراتها كنشاط شامل في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة.

باء. الجهود التي بذلتها مفوضية الاتحاد الأفريقي

7. خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت مفوضية الاتحاد الأفريقي الاضطلاع على دورها التنسيق لتنفيذ خارطة الطريق الرئيسية ونفذت عدة أنشطة. وفي هذا السياق، عين رئيس المفوضية سعادة السيد موسى فكي محمد، في 5 أكتوبر 2017، السفير رمطان العمامرة من الجزائر، ممثلا ساميا له لإسكات البنادق في أفريقيا. وكان الهدف من هذا التعيين هو تسريع حملة تنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية نحو إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020 من أجل لإنهاء الحروب/إسكات

البنادق في أفريقيا. وبهذه الصفة، ساعد السفير العمامرة، بالتعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، رئيس المفوضية على حشد الدعم من أجل إنهاء العنف وحفظ السلام في القارة. ومن المقرر أن يُجري الممثل السامي مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة المعنيين بخارطة الطريق الرئيسية ولا سيما المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية والأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن التابع لها.

8. وعملا بمقرر المؤتمر رقم Assembly/AU/Dec.645 (XXIX) الصادر في يوليو 2017، وما أعقب ذلك من إطلاق شهر العفو الأفريقي لتسليم وجمع الأسلحة المملوكة بصورة غير مشروعة، ساهمت المفوضية في التعريف بهذه المبادرة عن طريق إرسال مذكرات شفوية إلى أصحاب المصلحة وتقديم عروض في اجتماعات عديدة. وفي هذا السياق، تود المفوضية أن تذكر جميع الدول الأعضاء بالاحتفال بشهر سبتمبر من كل عام حتى عام 2020 "شهر العفو الأفريقي" وأن تقوم بجمع الأسلحة المملوكة بصورة غير مشروعة.

9. خلال الفترة قيد الاستعراض، اتخذت اللجنة تدابير مختلفة لتتجهل بتطوير القوة الأفريقية الجاهزة. وتجدر الإشارة إلى أن الاجتماع العادي العاشر للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن عُقد في أديس أبابا، إثيوبيا في 9 يناير 2018. إعلانا حثت فيه مجلس السلم والأمن من جملة من أمور أخرى، مواصلة تكليف ونشر القوة الأفريقية الجاهزة في عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، وطلبت من جميع أصحاب المصلحة دعم تحقيق التفعيل الكامل للقوة الأفريقية الجاهزة، بما في ذلك استكمال الإطار القانوني بشأن تفعيل القوة الأفريقية الجاهزة بحلول يونيو 2018. وتم اتخاذ هذا التوجه في ضوء التحقق والتأكيد والتصديق الناجح لقدرات القوة الأفريقية الجاهزة التي أعلن عنها فريق الخبراء المستقلين بقيادة البروفيسور إبراهيم غمباري من نيجيريا.

10. واصلت المفوضية تعبئة الجهود الرامية إلى تنشيط صندوق السلام للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، أبدت الدول الأعضاء التزاما سياسيا، ولكن تجدر الإشارة إلى أن مستوى التبرعات المقدمة إلى صندوق السلام لا يزال منخفضا، وهو أمر لا يبشر بالخير بالنسبة بملكية وقيادة أفريقيا لأجندتها في مجال السلم والأمن.

11. وسعيا لمعالجة قضايا الجريمة العابرة للحدود الوطنية واستخراج الموارد الطبيعية غير المشروعة أو المتنازع عليها، والاتجار بالأسلحة، والتطرف الديني، واصلت مفوضية الاتحاد الأفريقي تيسير الحوار بين مسؤولي الأمن في الدول الأعضاء من خلال عمليتي نواكشوط وجيبوتي. وتقوم المفوضية أيضا بتيسير تعيين الحدود وترسيمها، بما في ذلك المساعدة في حل النزاعات حيثما وقعت.

12. في إطار الجهود المبذولة للتصدي لآفة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أعدت المفوضية، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية خطة عمل قارية شاملة. وعلاوة على ذلك، قامت المفوضية بالأنشطة التالية:

(أ) مساعدة غينيا بيساو في أغسطس 2017 على تقييم تدابير السلامة والأمن في عدة مواقع لتخزين الذخائر خارج العاصمة؛

(ب) نشر مستشارين اثنين متخصصين في مجال إصلاح القطاع الأمني في مدغشقر لدعم المبادرات الوطنية لإصلاح قطاع الأمن؛

(ج) مساعدة المجموعات الاقتصادية الإقليمية والبعثات الميدانية للاتحاد الأفريقي عن طريق تدريب تسعة من القائمين بإصلاح قطاع الأمن في لاهاي، هولندا، في الفترة من 27 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2017؛

(د) تنظيم ورشة عمل تدريبية وتثقيفية لإصلاح القطاع الأمني في الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية في الخرطوم، السودان يومي 29 و30 أغسطس 2017، وورشة عمل تخطيطية لإصلاح قطاع الأمن لصاح جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية في عنتيبي، أوغندا، في الفترة من 28 إلى 3 نوفمبر 2017.

(هـ) عقد اجتماع إقليمي لتحقيق الاستقرار في نجامينا، تشاد، في الفترة من 2 إلى 4 نوفمبر 2017، بالاشتراك مع لجنة حوض بحيرة تشاد، وذلك لحشد الدعم للمناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام الإرهابية؛

(و) تدريب أفراد القوات المسلحة في غينيا بيساو على التعامل مع الذخائر وإدارتها لمنع تسريبها وخسارتها وتعرضها لحوادث في ديسمبر 2017؛

(ز) عقد اجتماع تشاوري مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية وعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلم والترتيبات الأمنية المخصصة مثل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام الإرهابية، في أكتوبر 2017 في أديس أبابا لتقييم الممارسات والسياسات والمبادئ التوجيهية والأدوات الحالية وتحديد الثغرات لضمان الإدارة السليمة للأسلحة والذخائر بما يتماشى مع أفضل الممارسات والواقع العملي.

(ح) رسم خريطة تدفقات الأسلحة غير المشروعة في القارة، وهي عملية جارية. وفي هذا الصدد، تم إعداد دراسة استقصائية وعُيِّنت على الدول الأعضاء وعمليات حفظ السلام للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وعمليات دعم السلام والعمليات البحرية في أكتوبر 2017. وحتى الآن لم تستجب سوى ثماني دول أعضاء لطلب المعلومات في إطار الدراسة الاستقصائية؛

(ط) تنظيم تدريب على القيادة، بالاشتراك مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب للأمم المتحدة، في الجزائر العاصمة، الجمهورية الجزائرية، في الفترة من 4 إلى 8 سبتمبر 2017؛

(ي) عقد الاجتماع السنوي الحادي عشر لنقاط الاتصال المعنية بالإرهاب في الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية في الجزائر العاصمة، الجزائر، في الفترة من 17 إلى 19 ديسمبر 2017؛ و

(ك) تيسير عقد ورشتي عمل لبناء قدرات آلية الاتحاد الأفريقي للتعاون بين أجهزة الشرطة في مجال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والجريمة السيبرانية والإرهاب، يومي 24 و25 أكتوبر 2017، وتعزيز التعاون في مكافحة الجريمة السيبرانية، يومي 13 و14 ديسمبر 2017، في الجزائر، الجزائر.

13. علاوة على ذلك، وبغية تعزيز ثقافة تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان في أفريقيا، واصلت مفوضية الاتحاد الأفريقي إشراك الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في محاولة منها لتعميم الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، والميثاق الأفريقي لقيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة. وعلى نطاق أوسع، اضطلعت المفوضية بجهود وقائية دبلوماسية سياسية في عدد من الدول الأعضاء

المختارة، ولا سيما تلك المقبلة على الانتخابات. تشمل هذه الجهود إيفاد عدة بعثات تقييم سياسية مشتركة قبل إجراء الانتخابات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ولا سيما المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والأمم المتحدة، بما في ذلك غانا وغامبيا وليسوتو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وغيرها. كما قدمت المساعدة الفنية إلى اللجنتين الانتخابيتين في غامبيا ومملكة ليسوتو بإجراء عملية التقييم لما بعد الانتخابات. وأرسلت المفوضية خبيراً في مجال الانتخابات إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتقديم المساعدة الفنية في التحضير للانتخابات العامة التي ستجرى في البلد في 23 ديسمبر 2018.

14. عقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي يومي 9 و 10 نوفمبر 2017، من خلال وحدتها المعنية بالديمقراطية والمساعدة الانتخابية، المنتدى السنوي الرابع لإدارة الانتخابات في كيغالي، رواندا، تحت عنوان "تسخير العائد الديمقراطي من خلال تعزيز مشاركة الشباب في العمليات الانتخابية في أفريقيا". وتم اختيار الموضوع اعترافاً بالأدوار الهامة التي يمكن أن يضطلع بها الشباب في تعميق الحكم الديمقراطي وتحديد ملامح التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة.

15. عملاً بخارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، تقوم المفوضية باستكمال عملية وضع خطة عمل الاتحاد الأفريقي لعقد حقوق الإنسان والشعوب في أفريقيا، تماشياً مع مقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي (Assembly/AU/Decl.1 (XXVII) الصادر في كيغالي (في يوليو 2016) بشأن تنفيذ الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان والشعوب في أجندة 2063 وخطة تنفيذها العشرية. ومن المتوقع أن يتم اعتمادها من قبل أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي في 2018.

16. تجدر الإشارة إلى أنّ مسألة تعاطي المخدرات تعتبر مشكلة في القارة. تستخدم أفريقيا، ليس فقط كمنطقة عبور، بل أيضاً كمستهلك. وقد أدت إساءة استخدام المخدرات إلى عواقب وخيمة، مما قوّض سيادة القانون وسبب أضراراً كبيرة للصحة، لا سيما بين الشباب، ما يقلل من القوة البشرية في القارة. خلال الفترة التي يغطيها التقرير، أحرزت مفوضية الاتحاد الأفريقي تقدماً، خلال تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، في تنفيذ مختلف ركائز خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة المخدرات. ومن الجدير بالملاحظة أنّ معظم الدول الأعضاء أقرّت تشريعات لمنع الاتجار بالمخدرات ومقاضاة مرتكبيها، في حين تعمل دول أخرى على تحديثها. أنشأت عدة دول أعضاء لجاناً وطنية لتنسيق مكافحة المخدرات، ووضعت استراتيجيات أو خططاً وطنية لمكافحة المخدرات، واضطلعت بأشكال مختلفة من البحوث حول تعاطي المخدرات لتعزيز الاستجابات. وكما ورد في التقرير الأول المقدم إلى المؤتمر في يوليو 2017، فإنّ جهود بناء القدرات التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي لفائدة الدول الأعضاء جارية أيضاً، بما في ذلك تدريب موظفي إنفاذ القانون في مجال الاستخبارات الجنائية والتحقيق الجنائي ومكافحة غسل الأموال، وتحليل المعلومات، وتقنيات التحقيق المتخصصة، وأمن الحدود البرية والبحرية، وإدارة المخاطر، وتدريب القضاة والمدّعين العامين.

17. على الرغم من الجهود المذكورة أعلاه، لا تزال مجموعة من التحديات تقوّض منع الجرائم ذات الصلة بالمخدرات والاستجابة لها، فضلاً عن الوقاية من إساءة استخدام المخدرات وعلاجها. وتشمل هذه التحديات استمرار انعدام بيانات موثوق بها مضبوطات المخدرات، واعتقال تجار المخدرات، ومعدلات انتشار تعاطي المخدرات، ومحدودية التمويل الوطني للوقاية من إساءة استخدام المخدرات وعلاجها، وعدم كفاية التعاون بين وكالات الجمارك والهجرة وإنفاذ القانون على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتقدم التشريعات، والاستراتيجيات الوطنية التي تنفذ بشكل سيء. ينبغي معالجة هذه التحديات من قبل الدول الأعضاء بتحقيق هدف إسكات البنادق في أفريقيا بحلول 2020.

18. تواجه أفريقيا حاليا عددا غير مسبوق من حالات الهجرة الطوعية والقسرية، فضلا عن النازحين داخليا نتيجة هجرة اليد العاملة والنزاعات وتغير المناخ والكوارث الطبيعية. ومما لا شك فيه أنّ هذا طرح بعض التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إدارة الهجرة، وحماية اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخليا. وتحدث معظم حالات الهجرة في أفريقيا داخل القارة وتمثل 4 من أصل 5 مهاجرين، أي أن أكثر من 80% من المهاجرين الأفريقيين لا يزالون داخل القارة. ويعني ذلك ضرورة إعادة تركيز السياسات والتدابير الرامية إلى معالجة الهجرة داخل أفريقيا، إضافة إلى الهجرة إلى بلدان المقصد وراء البحار. وبما أن الاقتصاد الحضري غير الرسمي والزراعة يهيمنان على الاقتصادات الأفريقية إلى حد كبير، فإن العمال المهاجرين داخل القارة عموما موجودون في هذه البيئات الاقتصادية الضعيفة التي تتسم بانخفاض الدخل والأجور، وانعدام الحماية الاجتماعية، وعدم الاستقرار في مكان العمل، والمهارات المتدنية.

19. في معالجة مسألة المهاجرين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام الاتحاد الأفريقي بتقييم وتنقيح إطار وخطة تنفيذ لإطار سياسة الهجرة في أفريقيا الذي اعتمد في 2006، خلال الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة للهجرة واللاجئين والنازحين داخليا التي عقدت في أكتوبر 2017، في كيغالي، رواندا. واستنادا إلى الصكوك القانونية الدولية والقارية، ليس هناك غموض في الإطار المنقح لسياسة الهجرة للاتحاد الأفريقي (2018-2030) بشأن كون الحماية جانبا مركزيا من الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى حماية الأشخاص المتنقلين بغض النظر عما إذا كان وضعهم قانونيا أم لا، بما في ذلك أولئك الفارين من الاضطهاد والذين يتم القبض عليهم في حركات الهجرة المختلطة. وفيما يتعلق بوضع المهاجرين في ليبيا، أعربت المفوضية ومجلس السلم والأمن عن استيائهما إزاء ما أبلغ عنه من معاملة لا إنسانية يتعرض لها المهاجرون الأفريقيون، وشددوا على ضرورة إجراء تحقيق من قبل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بشأن هذه المسألة.

20. ومع تواصل الجهود الرامية إلى تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، من المهم ربط الهجرة والتجارة بتعزيز التنمية الاقتصادية في القارة. يسهّل تنقل الأشخاص التجارة في السلع والخدمات، سواء داخل القارة أو عبر باقي أنحاء العالم. وبما أنه من شأن التجارة تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية فيما بين البلدان، تدعو الحاجة إلى التعاون بين الحكومات والمؤسسات التجارية من أجل تسهيلها. لا يمكن أن تزدهر التجارة عبر الحدود بشكل حقيقي مع لوائح منح التأشيرة الصارمة الحالية داخل أفريقيا.

21. إنّ من شأن بروتوكول حرية تنقل الأشخاص، ومفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية، والإطار المنقح لسياسة الهجرة في أفريقيا (2018-2030) وخطة تنفيذه التي اعتمدها الاجتماع الوزاري للجنة الفنية المتخصصة للهجرة واللاجئين والنازحين داخليا الذي عقد يومي 20 و 21 أكتوبر 2017 في كيغالي، رواندا، إلى جانب مبادرات الاتحاد الأفريقي الأخرى مثل البرنامج المشترك لهجرة العمالة، توفير الأساس اللازم للإدارة الفعالة للهجرة والتنقل في القارة، وزيادة فوائد الهجرة إلى الحد الأقصى من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية.

22. منذ إنشاء المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها في 2015، وإطلاقها في 2017 بوصفها مؤسسة فنية متخصصة تابعة للاتحاد، مكّفت بمسؤولية تعزيز الوقاية من الأمراض ومكافحتها في أفريقيا، تمت الاستجابة للعديد من حالات تفشي الأوبئة في أجزاء مختلفة من القارة في الوقت المناسب وبفعالية. ومن بين 46 حدثا في مجال الصحة العامة التي تم الإبلاغ عنها في 2017 في أفريقيا، كان 38 منها حالات تفشي للأمراض، وتم الاستجابة لها بشكل جيد من قبل مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا. من المهم للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أن تقدم الدعم إلى مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها

في أفريقيا، وأن تواصل أيضا طلب الدعم الفني من المراكز عند الحاجة، لمنع ومكافحة انتشار الأمراض أو تفشيها.

جيم. الأنشطة التي قامت بها المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية لتنفيذ خارطة الطريق الرئيسية

23. فيما يلي الأنشطة التي اضطلعت بها كل من المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية في تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي¹، مع الإشارة إلى أن هذه الكيانات تتألف من عدد قليل من الدول الأعضاء، وأنه إذا تم دعهما بشكل كبير، فستكون في وضع أفضل يمكنها من توفير مزيد من الزخم لتنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي:

(1) مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي

24. إن تواجد الأسلحة الصغيرة والخفيفة واستخدامها في الدول الأعضاء في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي يعكسان التاريخ المتنوع للإقليم، حيث يتراوح بين الأسلحة المتبقية بعد النزاعات والأسلحة التي تمر عبر الحدود والأسلحة التي تم شراؤها واستخدامها بصورة غير مشروعة لارتكاب الجرائم العنيفة. وإدراكا لهذا التحدي، تواصل مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي في تنفيذ الإعلان المتعلق بالأسلحة النارية والذخائر الذي اعتمد في 9 مارس 2001، وبروتوكول مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي لمراقبة الأسلحة النارية والذخيرة والمواد الأخرى ذات الصلة المعتمد في 14 أغسطس 2001. ومن الأهداف الرئيسية للبروتوكول، بين أمور أخرى، منع ومكافحة واستئصال صنع الأسلحة النارية والذخائر، وتخزينها وتنظيم استيراد وتصدير الأسلحة الصغيرة، ومواءمة التشريعات الوطنية، وتيسير التعاون، وتعزيز تبادل المعلومات وتقاسم الخبرات في الإقليم. كما يشجع البروتوكول التسليم الطوعي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من قبل المدنيين، والتخلص من الأسلحة النارية غير المشروعة، وكذلك وسم الأسلحة النارية وتسجيلها وحفظها بشكل آمن.

25. إن الجهود التي تبذلها مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي في سبيل تنفيذ هذا الاتفاق، تندرج في إطار عضويتها في اللجنة الدائمة لأقاليم الاتحاد الأفريقي التي تتمثل مهمتها في تنسيق استراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها، وكذلك المشاركة في مختلف المنتديات المعنية بمكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي ظل استمرار انتشار الأسلحة غير المشروعة في إقليم مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، ظل الإقليم يواجه تحديات فيما يخص استخدام هذه الأسلحة لارتكاب جرائم خطيرة مثل القتل والسطو المسلح والصيد غير المشروع. هناك مزيد من الأسلحة النارية في أيدي المجرمين يسرقون ويهربون من بلد إلى آخر، حيث يتم مقايضتها أحيانا مقابل سلع غير مشروعة، أو مخدرات، وفي ظروف أخرى مقابل بضائع مسروقة. ونظرا لأن الإقليم الجنوبي مستقر نسبيا سياسيا واقتصادياً، فإن ذلك يجعل الجريمة العنيفة مربحة. وبشكل عام، لا توجد تهديدات للمرتزقة أو أي تجمعات إرهابية نشطة في المنطقة، يمكن أن يبرر الطلب على هذا الكم الهائل من الأسلحة النارية غير المشروعة.

¹ تم تلقي المدخلات من المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها. وقد أدمجت في هذا التقرير، مع ضبط المفوضية، عند الاقتضاء، لجعل التقرير سلسا مع التأكيد على تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020.

26. تقوم منظمة التعاون الإقليمي بين رؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي بدور حاسم في تنفيذ بروتوكول مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي بشأن الأسلحة النارية من خلال لجنة التنسيق الإقليمية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تجتمع على الأقل مرتين في السنة لرصد وتقييم واستعراض التقدم المحرز. وفي هذا السياق، اجتمعت مؤخرا يومي 18 و19 سبتمبر 2017، في ويندهوك، ناميبيا. وشجع الاجتماع الدول الأعضاء على دعم جهود الاتحاد الأفريقي بشأن خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي من خلال المشاركة في الدراسة المتعلقة برسم خرائط تدفق الأسلحة غير المشروعة داخل أفريقيا. وفي ديسمبر 2017، تم إرسال استبيان عن طريق مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى الدول الأعضاء في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، حيث طلب منها تعبئته وإعادته إلى الاتحاد الأفريقي. وقد قدمت ناميبيا الاستبيان بعد الإجابة عليه في 12 ديسمبر 2017. وتم إرسال رسائل تذكير إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالإجابة على الاستبيان.

27. وعلاوة على ذلك، وسعيا لتنفيذ بروتوكول مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي بشأن الأسلحة النارية، اتخذت مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي التدابير التالية التي تساعد الإقليم في تنفيذ أفضل لخارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي:

- (أ) أنشئت مراكز التنسيق الوطنية في جميع الدول الأعضاء لتنسيق الجهود؛
- (ب) وضعت إجراءات تشغيل موحدة للأسلحة الصغيرة والخفيفة ووافقت عليها اللجنة الفرعية لرؤساء الشرطة؛
- (ج) تم اعتماد دليل التدريب على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لضباط الشرطة؛
- (د) تم إجراء عمليات عابرة للحدود ومتزامنة في الإقليم على فترات منتظمة؛
- (هـ) وضعت استراتيجية إقليمية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (2016-2020) لبحثها من قبل أجهزة صنع السياسات؛
- (و) مشاركة منظمة التعاون الإقليمي بين رؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي في الاجتماع التاسع للجنة الاتحاد الأفريقي الإقليمية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المنعقد في مقر الاتحاد الأفريقي يومي 6 و7 ديسمبر 2017، وساهمت في المناقشة حول خطة العمل القارية لإسكات البنادق.

28. لا تزال إقليم مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي تواجه العديد من التحديات المتمثلة في مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنعه والقضاء عليه وفقا لبروتوكول مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي وذكوك الاتحاد الأفريقي، التي تؤثر على الجهود الرامية إلى تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي بصورة أكثر فعالية. وتشمل هذه التحديات:

- (أ) وسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتسجيلها وحفظها بشكل آمن وتعقبها. وفي هذه الحالة، هناك افتقار إلى الاتصال والشفافية المناسبين من الدول الأعضاء لوسم الأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتسجيلها وحفظها بشكل آمن وتعقبها؛
- (ب) الأمن المادي وإدارة المخزونات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تعرض للخطر، خاصة عندما يقبل موظفو إنفاذ القانون الرشوة بسهولة لأخذ الأسلحة النارية وبيعها في الشوارع.
- (ج) الافتقار إلى التدريب والمهارات في مجال التحقيقات من قبل سلطات إنفاذ القانون بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مما يؤثر على مستوى التحقيقات، لا سيما التحقيقات العابرة للحدود بسبب عدم توافر الأموال اللازمة لإجراء التدريب للقائمين على إنفاذ القانون؛
- (د) ليست هناك أحكام في التشريعات وإجراءات التشغيل الموحدة في إقليم مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي للاستخدام / المراقبة النهائية للأسلحة الصغيرة على الصعيد الإقليمي؛

- (ه) تردد الأفراد داخل مجتمعاتهم عن تسليم الأسلحة غير المشروعة طواعية، نظراً لعدم الثقة بالحماية المحلية التي توفرها السلطات الوطنية لإنفاذ القانون. ولذلك، في هذه الظروف، يعتقد الذين يحملون أسلحة نارية أنه يمكنهم استخدامها لحماية أنفسهم في حالة التهديدات؛
- (و) نقص التمويل اللازم للاضطلاع ببرامج تهدف إلى تثقيف الجمهور والتوعية والإصلاحات الأمنية؛
- (ز) محدودية الأدلة وجمع البيانات حول الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة بسبب عدم توافر الخبرة الفنية والبنية التحتية لهذا الغرض عبر إقليم مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي؛

(2) المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى

29. خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى جهوده الرامية إلى تحييد القوى السلبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي لا تزال تساهم في الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتشمل هذه القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتحالف القوى الديمقراطية، وقوات التحرير الوطنية، وقلوب جيش الرب للمقاومة وميليشيات الماي ماي المحلية. وقد انضم المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى إلى الجهود الرامية إلى تعزيز وتبسيط ولاية لواء التدخل لتمكينه من القيام بعمليات عسكرية ضد هذه القوى السلبية في المنطقة. كما أنشأ المنتدى الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى آلية متابعة مشتركة بشأن تحالف القوى الديمقراطية تضم أربع من الدول الأعضاء، هي؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية، أوغندا، تنزانيا، كينيا، تقوم بين أمور أخرى، بتقليص التجنيد وإمداد صفوف تحالف القوى الديمقراطية عبر الحدود، ووقف الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتنقل الأسلحة غير المشروعة لصالح تحالف القوى الديمقراطية.
30. يقوم المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى بوضع استراتيجية لمكافحة الإرهاب في منطقة البحيرات الكبرى التي ستقوم بتنسيق الجهود وتوحيد نهج الدول الأعضاء للاشتراك في مكافحة الإرهاب والتصدي للتطرف العنيف وظاهرة الارتزاق في منطقة البحيرات الكبرى. وتم استكمال مشروع الاستراتيجية في 27 نوفمبر 2017، ومن المتوقع أن يعتمد خلال عام 2018.
31. وفي إطار عملية الفصل بين الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية النزاعات المسلحة، اعتمد المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى مبادرة إقليمية بشأن الموارد الطبيعية تشمل إصدار الشهادات للمعادن، ومواءمة التشريعات الوطنية، وإضفاء الطابع الرسمي على قطاع التعدين الحرفي، وتعزيز مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، وإنشاء قاعدة بيانات إقليمية عن تدفق المعادن، وآلية الإبلاغ عن المخالفات.
32. بالاشتراك مع المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول الحدودية، يقوم المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى بتوعية الدول الأعضاء وتشجيعها على تبني وسم الأسلحة والتخزين الآمن للأسلحة والمعدات. ويقوم المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، من خلال آلية التحقق المشتركة الموسعة التابعة لها، بعمليات تحقق على الحدود وتشجيع التعاون الأمني عبر الحدود وتبادل المعلومات بين أجهزة إنفاذ القانون لوقف دخول الأسلحة غير المشروعة إلى منطقة البحيرات الكبرى بصورة غير مشروعة.
33. قام المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى بانتظام بمراقبة الانتخابات في الدول الأعضاء، وتقديم تقارير للمساعدة في تعزيز المؤسسات الديمقراطية والعمليات الانتخابية من خلال بروتوكوله المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد وعضو الاتحاد الأفريقي ذات الصلة. وعمل المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى بشكل وثيق مع المفوضية في معالجة مسألة انعدام الجنسية في منطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا السياق، انعقد المؤتمر الإقليمي الأول لخبراء الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى بشأن

انعدام الجنسية في كينشاسا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، يومي 27 و 28 يونيو 2017. واعتمد الاجتماع خطة عمل إقليمية توضح بالتفصيل مساهمات الدول الأعضاء في التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن انعدام الجنسية وتنفيذها فضلا عن مشروع إعلان اعتمده الدورة العادية السابعة لقمة رؤساء الدول في 19 أكتوبر 2017 في برازافيل بجمهورية الكونغو.

34. يواجه المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى تحديا متمثلا في التمويل، ولا سيما بالنظر إلى أنه لا يستفيد من التمويل المقدم من المنظومة الأفريقية للسلم والأمن، والذي لو استفاد منه، سيمكنه من تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقية بطريقة أكثر استدامة. وبصفته أحد أصحاب المصلحة الناشطين في خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، يتطلع المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى إلى إدراجه في مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال السلم والأمن الموقعة في عام 2008 بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية، والتي يدعم الاتحاد الأوروبي بموجبها أنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية من خلال برنامج دعم المنظومة الأفريقية للسلم والأمن.

(3) القوة الجاهزة لشرق أفريقيا

35. خلال الفترة قيد الاستعراض، اتخذت القوة الجاهزة لشرق أفريقيا الخطوات الرئيسية التالية لتنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي.

- (أ) المشاركة مع الجهات الفاعلة الرئيسية في النزاعات داخل إقليم شرق أفريقيا؛
- (ب) القيام بزيارات والاحتفال بأيام القوة الجاهزة لشرق أفريقيا لخلق الوعي وتعزيز ولاية القوة الجاهزة لشرق أفريقيا؛
- (ج) التخطيط للطوارئ في البعثات وتمارينها؛
- (د) التعهد بالقوات التي يتعين استخدامها عند الاقتضاء، والتحقق من القوات المتعهد بها وتدريبها من أجل تعزيز الجاهزية التشغيلية؛
- (هـ) وضع مذكرات تفاهم مع المركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة؛
- (و) بذل جهود ثنائية للتعجيل بوسم الأسلحة النارية في عدة دول أعضاء مثل بوروندي وإثيوبيا ورواندا وكينيا وتنزانيا وأوغندا وجنوب السودان والسودان وسيشيل؛
- (ز) حملات توعية عامة حول آثار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والعنف المسلح في المجتمعات المحلية.

36. وعلاوة على ذلك، أجرت القوة الجاهزة لشرق أفريقيا تدريبات ميدانية وتدريباً على القيادة، وشراء مجموعة بدء تشغيل البعثة والقيادة (لوجستية ونظم الاتصالات والمعلومات) كما أجرت مشاورات منتظمة مع المركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة بشأن قضايا السياسة العامة وتبادلت المعلومات بشأن التطورات بغية تعزيز التعاون الفعال للاستفادة القصوى من الموارد سعياً إلى بذل الجهود الرامية إلى إسكات البنادق. وتلتزم القوة الجاهزة لشرق أفريقيا بمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وقد أبرمت اتفاقات لتعزيز التعاون في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خلال عمليات دعم السلام.

37. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة، لا تزال المنطقة تكافح ضد النزاعات المسلحة والجرائم العنيفة والإرهاب والتطرف العنيف والعنف الطائفي والنزوح وانتهاكات حقوق الإنسان والمساحات غير الخاضعة للرقابة في أجزاء من شرق أفريقيا. لا يزال عدد الأسلحة الصغيرة في شرق أفريقيا غير معروف، ولكن يعتقد أن النسبة الأكبر من عدد الأسلحة المتداولة في أفريقيا، موجودة في شرق أفريقيا. وقد أدى تفجر الصومال في أوائل التسعينات وعدم الاستقرار الدائم إلى تفاقم مشكلة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

38. واجهت القوة الجاهزة لشرق أفريقيا التحديات التالية فيما تبذله من جهود لتنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي:

- (أ) ظل نمط المسائل الأمنية في الإقليم يتغير على مر السنين، مما أدى إلى ظهور تحديات جديدة وأكثر دينامية لصياغة السياسات وتنفيذها؛
- (ب) تعقد الحدود غير المحصنة داخل الدول الأعضاء، وكذلك فيما بين الدول الأعضاء السيطرة على الانتشار غير المشروع للأسلحة؛
- (ج) عدم القدرة على تحديد عدد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة ومالكها من الأفراد في الإقليم؛
- (د) عدم كفاية التمويل الذي لا يسمح بإدخال التدخلات على الاستنتاجات المنطقية؛
- (هـ) تدابير الوقاية غير الفعالة، مما يترك مجالاً للاختلاس في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛
- (و) ومحدودية إدماج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جانب الدول الأعضاء في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية الشاملة.

39. ولتعزيز الرقابة على الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يقترح الاتحاد إنشاء مؤسسة بحث إقليمية لتقديم البحوث بشأن انتشار الأسلحة لتزويد القيادة السياسية على نحو أفضل بمعلومات كافية للتدخل الفعال. وقبل كل شيء، من المهم معالجة عوامل الطلب في مكافحة الأسلحة الصغيرة والخفيفة من خلال التدخلات الوقائية، بما في ذلك التحسينات في الحكم وإيجاد فرص العمل.

(4) المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

40. تمر أفريقيا الوسطى بأزمات أمنية منذ عقدين من الزمان. وهذه النزاعات يغذيها أساساً الانتشار غير المنضبط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مما يهدد السلم والأمن والاستقرار في الإقليم الفرعي. والواقع أن النزاعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية بوروندي، وجمهورية الكونغو، إضافة إلى تلك التي أعقبت أعمال بوكو حرام الإرهابية، تسببت في نزوح داخلي وخارجي واسع النطاق للسكان. وبسبب هذا الانتشار، يبدو أن هذه النزاعات المسلحة قد تغلغلت وتؤدي إلى تنمية اقتصاد الحرب يرافقه الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في بعض الدول، وفقدان ممارسة سلطة الدولة على المناطق الإقليمية في ولايات أخرى. وفي هذا السياق، يمكن للحركات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء أن تجد أرضاً خصبة لتزويدها وغرسها.

41. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه أفريقيا الوسطى العديد من التحديات الأخرى في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك:

- (أ) مراقبة الأسلحة غير المشروعة التي تحتفظ بها الجماعات المسلحة والمدنيون غير المأذون لهم؛
- (ب) إدارة مخزونات الأسلحة التي تحتفظ بها قوات الدفاع والأمن التابعة للدول الأعضاء؛
- (ج) الأمن المادي لمخزونات الأسلحة والذخائر المخزنة في الدول الأعضاء؛
- (د) الاقتدار إلى الآليات المؤسسية لتنفيذ اتفاقية كنشاسا على مستوى بعض الدول؛
- (هـ) الاقتدار إلى آلية لمراقبة تدفقات الأسلحة بموجب اتفاقية كنشاسا؛

و) وعدم امتثال أنظمة تحديد الأسلحة للصوصك القانونية الإقليمية والدولية.

42. وبالإضافة إلى ذلك، وعملا بأحد توصيات الدورة العادية السابعة عشرة للجنة الدفاع والأمن التابعة لمجلس السلم والأمن لأفريقيا الوسطى والتي عقدت في ياوندي في 04 و 05 مايو 2017، نظمت الأمانة العامة للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في سبتمبر 2017 في جمهورية ساوتومي وبرنسيب الديمقراطية "اجتماعا فنيا لخبراء الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا". وفي هذا السياق، انتهزت الأمانة العامة للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا هذه الفرصة الهامة لتوجيه نداء إلى الدول الأعضاء لضرورة الكشف عن توجيهات الاتحاد الأفريقي الصادرة في سبتمبر 2017 ونشرها وتنفيذها، "شهر العفو العام في أفريقيا". فضلا عن ذلك، شاركت إدارة السلم والأمن التابعة للأمانة العامة للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على مستوى إدارتها المسؤولة عن الشؤون السياسية والدبلوماسية في اليوم المخصص للعفو في وسط أفريقيا الذي عقد في ليرفيل بحضور مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا.

43. إن "اتفاقية كينشاسا"، المعتمدة في أبريل 2010، هي الأداة الرئيسية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا، ولهذا السبب فإن الأمانة العامة للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا قامت بإنشاء وحدة لمراقبة الأسلحة من أجل تزويد الدول الأعضاء بالمساعدة الفنية المتعددة الأوجه، ويأخذ في الاعتبار أيضا تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه، فضلا عن الصكوك الأخرى المتعلقة بالاتجار بالأسلحة التقليدية وغيرها من الأسلحة.

44. تجدر الإشارة إلى أن معظم الدول الأعضاء قد بدأت في إنشاء آليات مؤسسية وطنية تسمى "اللجان الوطنية" أو "جهات الاتصال الوطنية" لمكافحة تجارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دون رقابة داخل حدودها. ويعالج "البرنامج الحدودي" للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أيضا مشكلة الدخول غير القانوني للمنتجات والمواد غير المشروعة وحل أوجه القصور في تعيين الحدود وترسيمها، وكذلك في التعاون العابر للحدود، استنادا أيضا إلى مشاركة المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، توفر جهة التنسيق/ المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التدابير الواجب اتخاذها جماعيا ضد ظهور مشاكل أمنية جديدة مثل الإرهاب والتطرف العنيف والاتجار بالبشر والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والتدهور البيئي، والاتجار بالمخدرات، والدخول غير المشروع للأسلحة الصغيرة غير المشروعة إلى الإقليم الفرعي لوسط أفريقيا.

45. بالإضافة إلى ذلك، تتابع الأمانة العامة للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا العمليات الانتخابية الجارية في الدول الأعضاء، ولا سيما جمهورية الكونغو وجمهورية تشاد وجمهورية غينيا الاستوائية وجمهورية الجابون وجمهورية ساوتومي وبرنسيب الديمقراطية، وجمهورية رواندا. وخلال هذه العمليات الانتخابية، نشرت الأمانة العامة للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وفقا للنصوص التي تمنحها هذه البعثة، أفرة مراقبين تعمل في كثير من الأحيان مع أعضاء مفوضية الاتحاد الأفريقي. وهذا هو الحال بالنسبة لجمهورية الجابون مثلا.

46. باستخدام عملية الترشيد ولا سيما آليات التعاون بين المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون بين الشرطة في الإقليم الفرعي، قامت الأمانة العامة للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في جملة أمور، بتعزيز الإطار القانوني والمعياري والإداري بغية الحد من التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة خصوصا بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والإرهاب. وتحقيقا لهذه الغاية، تعقد بانتظام اجتماعات وورش عمل فنية لقادة الشرطة

في وسط أفريقيا لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات في مجال البحث عن الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة ووقفها واستعادتها.

47. خلال شهر سبتمبر 2017، شاركت الأمانة العامة للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة الذي عقد في الفترة من 11 إلى 16 سبتمبر 2017 في جنيف، سويسرا. وبهذه المناسبة، نظمت الأمانة العامة للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، برفقة تشاد، إحدى الدولتين اللتين صدقتا على معاهدة تجارة الأسلحة، حدثًا موازيا في 14 سبتمبر 2017 على هامش المؤتمر. وركز هذا الحدث الجانبي على تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة واتفاقية كنشاسا.

(5) السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)

48. لا تزال النزاعات العنيفة وانتشار الأسلحة والسلع والتدفقات المالية غير المشروعة تشكل مصدر قلق في منطقة الكوميسا. وخلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت النزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا وبعض أجزاء السودان من أولويات الكوميسا. كما تم الإبلاغ عن أزمات تتعلق بالانتخابات في الإقليم، وتحديدا في كينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يزال الإرهاب يشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن في المنطقة، حيث سجلت أنشطة إرهابية في ليبيا ومصر والصومال وكينيا. كما سجلت أوبئة مرتبطة بتغير المناخ في الإقليم تحديات أمنية إنسانية. ومن الأمثلة على ذلك الطاعون الذي اندلع في مدغشقر في نوفمبر-ديسمبر 2017.

49. واصلت الكوميسا، من خلال نظام الإنذار المبكر بالكوميسا، إصدار تقارير دورية تتضمن إحاطات أسبوعية، وتنبهات عن الحالة، وتقرير الحالة السنوي عن السلم والأمن. وفي الفترة قيد الاستعراض، تم إعداد تقارير السلم والأمن بصورة مشتركة مع الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن كينيا وبوروندي، ومع المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي محاولة لمعالجة العوامل الهيكلية للنزاع، عقدت الكوميسا مشاورات وطنية متعددة أصحاب المصلحة في الفترة من 11 إلى 16 ديسمبر 2017 في أوغندا، وقدم خلالها تقرير تقييم الضعف الهيكلي. وأوصى الاجتماع بإنشاء أمانة تنسيق وطنية ولجنة توجيهية لأصحاب المصلحة الرئيسيين لتقديم التوجيه في مجال السياسات والدافع اللازم لتنفيذ توصيات اتفاقية التنوع البيولوجي وإذكاء الوعي بشأن نتائج تقييم الضعف الهيكلي. وأوصى الاجتماع أيضا بأن تقوم الكوميسا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، بإجراء تقييم الضعف الهيكلي والقدرة على الصمود واستراتيجية التخفيف من الضعف الهيكلي في أوغندا، وذلك في إطار توطيد نتائج تقييم الضعف الهيكلي.

50. من خلال البرنامج الإقليمي للأمن والسلامة البحرية الذي تم تنفيذه في عشر دول أعضاء في الكوميسا، نظمت ورش عمل للتوعية بمكافحة غسل الأموال لصالح الشركات والمهنة غير المالية المعنية في جزر القمر وإثيوبيا ومدغشقر وجيبوتي. ولتعزيز تبادل المعلومات والتنسيق والتعاون، عقدت أيضا في جزر القمر ورشة عمل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستعرضت قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لإريتريا ومدغشقر. وعقدت ورش عمل وطنية لوكالات إنفاذ القانون بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جزر القمر وإثيوبيا ومدغشقر والصومال.

51. وفيما يتعلق بالإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات، تقوم الكوميسا بتنفيذ مشروع في منطقة البحيرات الكبرى بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم مالي من المجموعة المصرفية الألمانية (ألمانيا)، بهدف تعزيز بناء السلام من خلال التعاون العابر للحدود. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تحققت المعالم الرئيسية التالية في إطار هذا المشروع.

- (أ) عقد ورشتي عمل تدريبيتين لمسؤولي الحدود، وقادة رابطات التجار عبر الحدود، ومديري مكاتب المعلومات التجارية، وممثلي منظمات المجتمع المدني في موكامبو في منطقة مفيرا في زامبيا وموكامبو في مقاطعة كاتانغا في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- (ب) عقد ورشتي عمل تدريبيتين لقادة هذه المنظمات من الجانبين البوروندي والرواندي على حد سواء في المركز الحدودي في روها؛
- (ج) شراء وتركيب نظم شمسية لعشرة مكاتب للمعلومات التجارية في حدود مختارة لمنطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك في كاسومباليسا وموكامبو وكاسيندي ومبونوي وغوما وروبافو وروها وكافيمفيرا من أجل تطوير عمل مكاتب المعلومات التجارية؛
- (د) ومساعدة صغار التجار عبر الحدود من موكامبو في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وإشاشا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، غاتومبا وكافيمفيرا وكذلك من روها في رواندا وبوروندي عن طريق تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بالتجارة وتلقي شكاوي التجار والمساهمة في حلها.

52. يتعلق التحدي الرئيسي الذي تواجهه الكوميسا في إطار أنشطة خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي بالتمويل. وتعتمد برامج السلم والأمن في الكوميسا كلياً على تمويل الشركاء. وفي الماضي القريب، تضاعف تمويل الشركاء بدرجة كبيرة، مما أثر على تنفيذ مختلف الأنشطة وعلى التوظيف. وفي بعض الحالات، يتم تحويل التمويل في وقت متأخر من قبل الشركاء. ولذلك هناك حاجة إلى تمويل يمكن التنبؤ به لقضايا السلم والأمن. وينبغي أن يقوم الاتحاد الأفريقي بدور قيادي في ضمان إنشاء آليات التمويل التي ستشمل المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية وتعزيزها لتحسين الملكية. وعلى العموم، تستمر ظروف وعمليات الحكم في التحسن في الدول الأعضاء في الكوميسا، الأمر الذي يبشر بالخير لتهيئة بيئة مواتية لمواصلة تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي.

6 المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

53. اضطلعت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعمل كبير فيما يتعلق بالجوانب السياسية لخارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي. وبشأن الوساطة والدبلوماسية الوقائية، التي تقودها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وصكوك الاتحاد الأفريقي، اعتمدت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤخرًا تنظيم احتفال سنوي بذكرى يوم حقوق الإنسان للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إطار رؤية المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام 2020 وأهداف التنمية المستدامة. وقد أقيم الاحتفال في 16 يناير 2017 في ليبيريا برئاسة السيدة إيلين، جونسون سيرليف. وكجزء من الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار، حافظت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على بعثتها في غامبيا، التي نشرت في 18 / يناير 2017، وهي تعمل الآن بقوة قوامها 500 فرد، بما في ذلك العسكريون والشرطة، لمواصلة مساعدة غامبيا على تعزيز وتوطيد السلم والاستقرار.

54. نظمت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الفترة من 27 إلى 28 مارس 2017، ورشة عمل إقليمية في كوتونو، بنين، شارك فيها أصحاب المصلحة الرئيسيون في العمليات الانتخابية في إقليم غرب أفريقيا لاستعراض تطور الانتخابات والعمليات الانتخابية في الإقليم خلال الفترة 2006-2016 من أجل التعرف بوضوح على النجاحات والتحديات والفرص المتاحة للتحسين. وعلاوة على ذلك، تم بالتعاون مع الهيئة الجامعة لهيئات إدارة الانتخابات في غرب أفريقيا، وشبكة اللجان الانتخابية التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إيفاد بعثة مشتركة لتقصي الحقائق / بعثة تقييم الاحتياجات إلى ليبيريا في الفترة من 16-19 يوليو 2017. وفي 16 سبتمبر 2017، تم إيفاد بعثة مراقبة الانتخابات الطويلة الأجل التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتقييم الأنشطة المختلفة في الفترة التي سبقت إجراء

انتخابات الرئاسة والممثلين في 10 أكتوبر 2017 في ليبيريا. وتم نشر بعثة مراقبة الانتخابات على المدى القصير، عشية الانتخابات، برئاسة الرئيس السابق لغانا، سعادة جون دراماني ماهاما، إلى ليبيريا.

55. واصلت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نشر مبادرات الدبلوماسية الوقائية في الوقت المناسب إلى الدول الأعضاء التي تنظم انتخابات أو تمر بأزمات، الأمر الذي أدى في حالة ليبيريا إلى توقيع الأحزاب السياسية على إعلان فارمنغتون في 4 يونيو 2017 الذي ينص على احترام التزامها بالانتخابات السلمية في البلاد. وشاركت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا في البعثة الرفيعة المستوى المشتركة بين المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في منروفيا في أغسطس 2017، وقدمت مساعدة مالية إلى حكومة ليبيريا من أجل إجراء الانتخابات بلغت 500 000 دولار أمريكي. وعموما، تم نشر 21 فريقا طويل الأجل لمراقبة الانتخابات في جميع المناطق الإدارية في ليبيريا من 16 سبتمبر إلى 15 أكتوبر 2017 لمراقبة المراحل الحاسمة للعملية الانتخابية من أجل تحديد التدابير التصحيحية والتوصية بها.

56. وعلاوة على ذلك، اضطلعت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ببعثات دبلوماسية وقائية في سيراليون وبعثة لتقصي الحقائق إلى النيجر في نوفمبر 2017. وكجزء من الجهود الرامية إلى إيجاد حل للوضع السياسي في توغو بعد الاحتجاجات التي قام بها ائتلاف أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني، قاد رئيس لجنة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعثة إلى توغو في يومي 12 و13 سبتمبر 2017، وأجرى المشاورات مع ممثلي جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم فخامة الرئيس، فور اغناسينغبي.

57. وفيما يتعلق بالإنذار المبكر، تقوم المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتنفيذ الآلية الوطنية للإنذار المبكر والاستجابة التي أطلقت في خمسة بلدان هي بوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا - بيساو وليبيريا ومالي. وفي إطار مشروع "التفاعل مع بيانات الإنذار المبكر والاستجابة"، نظم تدريباً للاستجابة لمسائل الجنسين في نظم الإنذار المبكر للموظفين المعنيين في المجموع الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مع التركيز على مفاهيم ومصطلحات مسائل الجنسين، وإدماج الجوانب الجنسانية في أنظمة الإنذار المبكر. كما قدم الإنذار المبكر للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الدعم للتنفيذ الفني لبرنامج رصد البيئة من أجل الأمن في أفريقيا الذي ينفذ مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية في إطار التنسيق العام لمفوضية الاتحاد الأفريقي. والهدف العام من برنامج رصد البيئة من أجل الأمن في أفريقيا هو زيادة فرص الحصول على المعلومات عبر الأقمار الصناعية من أجل صنع القرار والتخطيط.

58. نظمت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلوة مشتركة في السنغال مع المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومنظمات المجتمع المدني والشركاء من 16 إلى 20 أكتوبر 2017 لمناقشة المبادرات التعاونية الرامية إلى تعزيز الإنذار المبكر ومنع النزاعات في أفريقيا. وتمخضت هذه الخلوة، التي كانت رائدة من حيث تعاون المجموعات الاقتصادية الإقليمية فيما بينها (المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا) والتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، عن وضع برنامج عمل مشترك، بما في ذلك إجراء بحث بشأن الأمن البشري في منطقة حوض بحيرة تشاد.

59. واصلت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعزيز قوتها الجاهزة في إطار التنمية الشاملة للقوة الأفريقية الجاهزة، واستمرت في إدارة بعثة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا بيساو التي نشرت منذ عام 2012. ونجحت البعثة في تنفيذ ولايتها، وكانت على وشك المغادرة، غير أن الدورة العادية الحادية والخمسين لهيئة رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قررت تمديد

الولاية حتى 30 سبتمبر 2017. وفي عام 2017، راجعة القوة الجاهزة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مبدأها واعتمدت هيكلًا جديدًا يأخذ في الاعتبار البيئة الأمنية الحالية، واستعراض الإجراءات بعد نشرها في مالي. وقد شرعت القوة الجاهزة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الإعداد لعملية القيادة بعد التمرين التي أطلق عليها اسم جيغوي 4، والتي من المقرر القيام بها في عام 2018. ويتم أيضا تشييد مستودع اللوجستيات في مدينة لونجي في سيراليون، في حين تتواصل الجهود المبذولة للحصول على جزء من معدات النقل والإمداد لقاعدة الأمم المتحدة في مونروفيا، ليبيريا.

60. نظمت لجنة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤتمرا عن الحالة الأمنية في منطقة الساحل وغرب أفريقيا في باماكو، مالي، في الفترة من 12 إلى 14 أكتوبر 2017، الذي اعتمد توصيات بشأن التصدي للتحديات الأمنية في منطقة الساحل، بالتعاون مع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية (مجموعة الساحل G5، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وغيرها).

61. بالإضافة إلى ذلك، وبدعم من التمويل المقدم من ألمانيا، بذلت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جهودا للتصدي للتحديات في خليج غينيا والمجال البحري لغرب أفريقيا، بالشراكة مع المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ومن أجل تنسيق أحسن بين أجهزة الأمن في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بدأت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مشروع نظام معلومات الشرطة في غرب أفريقيا بدعم من الاتحاد الأوروبي لإقليم غرب أفريقيا، بما في ذلك موريتانيا، بالشراكة مع الإنترنت. والهدف العام من المشروع هو زيادة قدرة سلطات إنفاذ القانون في غرب أفريقيا على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، من خلال تعزيز إدارة المعلومات وتقاسمها.

62. وفيما يتعلق بمكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نجحت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ضمان تحديد مرفق دائم للتدريب على الأمن المادي وإدارة المخزونات في جاجي، نيجيريا. ويعتبر مشروع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي مشروعاً لتسخير الأسلحة يشجع على التسليم الطوعي للأسلحة تمشياً مع نص وروح شهر العفو الأفريقي. وهو يعمل على أساس تجريبي في كوت ديفوار وغينيا وليبيريا والنيجر وسيراليون ونيجيريا.

63. وفيما يتعلق بتحقيق الاستقرار والمساعدة، اضطلعت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتقييم تنفيذ سياساتها الإنسانية لتقييم الإنجازات التي تحققت حتى الآن، واستخلاص الدروس للمستقبل. وقدمت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا الدعم إلى الدول الأعضاء المتضررة من الكوارث، بما في ذلك الدعم الذي قدم مؤخرا لضحايا الانهيار الأرضي في فريتاون بسيراليون. وتم تقديم الدعم من خلال موارد من رئيس المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (رئيس جمهورية التوغو، ومنظمة الصحة في غرب أفريقيا، وبنك المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للاستثمار والتنمية، والموارد الإنسانية، وصندوق السلام التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا).

64. بالمثل، وفي إطار إعلان المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام 2003 بشأن النهج الإقليمي الفرعي للسلام والأمن، وبالتعاون مع الأمانة التنفيذية لاتحاد نهر مانو ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، عقدت ورشة عمل بشأن تعزيز التعاون في إجراء انتخابات سلمية في ليبيريا في الفترة من 28 إلى 29 أغسطس 2017. وتمشيا مع إطار التعاون، نظمت في الفترة من 11 إلى 13 سبتمبر 2017، "ورشة عمل حول التبادل الإقليمي والممارسات الجيدة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا الذي سهل تبادل المعلومات والتجارب

والممارسات والدروس المستخلصة بين أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

65. بالإضافة إلى ذلك، نظمت ورشة عمل لتبادل الخبرات بشأن عمليات دعم السلام والاستجابة الإنسانية بين المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحالات الكوارث الإنسانية والطبيعية، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بشأن التنسيق العسكري المدني. والغرض من ذلك هو إيجاد فهم مشترك بين أصحاب المصلحة المعنيين بشأن المبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي، وإقامة روابط اتصال بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والدروس المستخلصة بشأن التعاون المدني - العسكري. نظم مكتب اتصال المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع معهد الديمقراطية والمساعدة الانتخابية، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، خلوة للتخطيط الاستراتيجي وتنمية القدرات للمجموعات الاقتصادية الإقليمية، عن دورها في تنفيذ الخطة العشرية الأولى لتنفيذ أجندة 2063 في يونيو 2017. وفي واقع الأمر، ونتيجة لأهداف الخلوة، فإن خطة التنفيذ / العمل لإطار التعاون المشترك بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية لتنفيذ خطة عمل العشرية الأولى لأجندة 2063 قد تم اعتمادها منذ ذلك الحين.

66. اتخذت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا إجراءات شاملة تتضمن رسم خرائط لمنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال السلام والأمن في الإقليم الغربي الأفريقي، ووضع خطة العمل للفترة 2018-2020 لكل عنصر من المكونات الخمسة عشر لإطار منع النزاعات التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ووضع نظام الرصد والتقييم القائم على الويب.

(7) جماعة شرق أفريقيا

67. عملا بخارطة الطريق الرئيسية، تواصل مجموعة شرق أفريقيا رصد تنفيذ بروتوكول نيروبي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بهدف ضمان الحد من تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في نهاية المطاف عن طريق جمعها وتدميرها وتعزيز الرقابة على إدارة واستخدام أسلحة الدولة والأسلحة المرخص لها قانونا للأفراد والجهات الفاعلة في قطاع الأمن الخاص. وتقدم مجموعة شرق أفريقيا معلومات مستكملة منتظمة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي/لجنة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

68. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، واصلت جماعة شرق أفريقيا تنفيذ مشروع الأمن البحري لمنطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي الذي تتمثل أهدافه في مكافحة الاتجار بالأسلحة، سواء كانت موجهة إلى مناطق النزاع أو إلى مجموعات إجرامية عن طريق البحر. ومن المتوقع، من خلال بناء القدرات في مجال التحريات وتشغيل النظام الحديث لتحديد المقذوفات الذي تم اقتناؤه بدعم الاتحاد الأوروبي، أن تعزز هذا النظام قدرة وكالات إنفاذ القانون في المنطقة على تحديد مصادر ومسارات تهريب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومن ثم اتخاذ تدابير الوقاية والحظر.

69. وتعمل مجموعة شرق أفريقيا مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على تشجيع العودة الطوعية للاجئين عن طريق التعاون الإيجابي مع دول المنشأ في المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن مجموعة شرق أفريقيا بصدد استكمال إطار للحكم الرشيد لمعالجة أوجه القصور في الحكم داخل المنطقة، والتي تُعتبر ضمن أسباب النزاعات في المنطقة والدول المجاورة. ويشمل ذلك الفساد والإقصاء السياسي والاقتصادي وانتهاكات حقوق الإنسان والتزوير الانتخابي والوصول إلى العدالة وغيرها.

دال. الجهود التي تبذلها أجهزة الاتحاد الأفريقي لتنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي

70. ترد فيما يلي الجهود التي تبذلها أجهزة الاتحاد الأفريقي في تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي:

(1) اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

71. خلال الفترة قيد الاستعراض، قامت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بتعبئة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ولا سيما الدول التي لم تفعل ذلك، بعد التصديق على البروتوكول المرفق بالميثاق الأفريقي المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو). وكانت آخر التصديقات على البروتوكول هي تصديقات موريشيوس في يونيو 2017، وجنوب السودان في أكتوبر 2017. وحتى الآن، صدقت 40 من أصل 55 دولة عضوا في الاتحاد الأفريقي على بروتوكول مابوتو. غير أن تسع دول فقط أبلغت المفوضية حتى الآن عن تنفيذها للبروتوكول.

72. ومنذ ذلك الحين، اتخذت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب خطوات تمثيلاً مع البيان الصحفي للاجتماع الـ739 لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي الذي عقد في 8 ديسمبر 2017، للتحقيق في حالة المهاجرين الأفريقيين في ليبيا، في أعقاب تقارير وسائل الإعلام الدولية عن معاناة هؤلاء المهاجرين ومعاملتهم اللإنسانية.

73. وعلاوة على ذلك، أصدرت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بياناً صحفياً في 10 أغسطس 2017 و22 نوفمبر 2017 على التوالي، يحث فيه على حفظ السلام أثناء الانتخابات في كينيا وليبيريا. وأصدر بياناً صحفياً آخر في 21 نوفمبر 2017 فيما يتعلق بنقل السلطة في زيمبابوي، دعا فيه جميع أصحاب المصلحة إلى حل الأزمة سلمياً، مع التقيد التام بدستور زيمبابوي، وصكوك الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، بما في ذلك الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم الرشيد. وفي الآونة الأخيرة، أصدرت اللجنة بياناً صحفياً عن وضع حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية في 8 يناير 2018 داعية إلى احترام صكوك الاتحاد الأفريقي والصكوك الدولية.

هاء. الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة

74. لقد بذلت الأمم المتحدة جهوداً كبيرة من أجل تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي. وواصلت لجنة مجلس الأمن التي تم إنشاؤها عملاً بالقرار 1970 (2011) حول ليبيا، الإشراف على العقوبات / التدابير التي فرضها مجلس الأمن للأمم المتحدة (حظر توريد الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر) ورصد تنفيذ الدول الأعضاء المعنية للتدابير. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لقرار مجلس الأمن 2376 (2017)، واصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تقديم الدعم لتأمين الأسلحة غير الخاضعة للرقابة والمواد ذات الصلة ومكافحة انتشارها بالتعاون مع السلطات الليبية. وطوال الفترة التي يشملها التقرير، قدمت الأمم المتحدة الدعم سلطات الأمن الليبية في عملها بشأن إجراءات التشغيل الفنية للتخلص من الأجهزة المتفجرة المرتجلة وجهود البحث لهذه الأجهزة. ونفذت برامج توعية وتدريب في عام 2017 لصالح النساء الليبيات بهدف معالجة التغيرات في الموقف في المجتمع الليبي فيما يتعلق بالحاجة إلى تسليم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المملوكة بطريقة غير مشروعة.

75. دعماً لجهود إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع، تواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا دعم المنظمات النسائية لوضع منهاج عمل مشترك بشأن جهود بناء السلام والمصالحة كأداة للدعوة مع حكومة الوفاق الوطني الليبية. يوفر الاتفاق السياسي الليبي الذي تيسره الأمم المتحدة لعام 2015 إطاراً سياسياً داعماً للمصالحة الوطنية، بما في ذلك إنشاء لجنة لتقصي الحقائق ولجنة معنية بالأشخاص المفقودين، فضلاً عن

اليات مختلفة للمساءلة والعدالة الانتقالية، ، برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإصلاحات المؤسسية. علاوة على ذلك، تواصل البعثة، بالتنسيق الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مساعدة السلطات الوطنية والمحلية الليبية والمجتمع المدني والشركاء الآخرين في جهودهم الرامية إلى تعزيز رؤية شاملة للمصالحة الوطنية.

76. واصل ممثل الأمم المتحدة الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة الدعوة والمشاركة مع أطراف النزاع للتوعية بمحنة الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، وتعزيز حمايتهم في البلدان الأفريقية الثماني التي يشملها برنامج الأمم المتحدة للأطفال والنزاع المسلح) جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبيا، مالي، نيجيريا، الصومال، جنوب السودان والسودان (وحضر الممثل الخاص الخلو الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي المعني بالسلم والأمن في أكتوبر 2017 في إنجمينا تشاد، ودعا إلى إدراج مبادئ توجيهية قوية لحماية الأطفال في عمليات مجموعة القوة ال5 لمنطقة الساحل. أسفرت التزامات الأمم المتحدة مع أطراف النزاع عن التزامات ملموسة، بما في ذلك توقيع خطط العمل والإفراج عن الأطفال المرتبطين بأطراف النزاع أو المحتجزين بتهم تتعلق بالأمن القومي، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال ومالي ونيجيريا والسودان.

77. سعيا لتعزيز جهود الوساطة المشتركة في إطار روح إنهاء النزاعات وتهيئة بيئة مواتية لجمع الأسلحة/ الأسلحة المملوكة بصورة غير مشروعة، شاركت الأمم المتحدة في اجتماع اللجنة التوجيهية لشبكة المرأة الأفريقية في مجال منع النزاعات والوساطة الذي عقد في أديس أبابا، يومي 5 و 6 أكتوبر 2017، والذي أطلق كذلك العنان لإرشادات الأمم المتحدة بشأن الاستراتيجيات الجنسانية والوساطة الشاملة.

78. نظم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورشة عمل في أبوجا خلال الفترة من 11 إلى 13 سبتمبر 2017 لتمكين المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من تبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة في مجال دعم الوساطة والإنذار المبكر. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا تعبئة الدعم الإقليمي من أجل تفعيل المبادرة الأفريقية للسلم والمصالحة بقيادة الاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك بالتعاون الوثيق مع المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. واصل كذلك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا جهود الدعوة لتشجيع البلدان في منطقة أفريقيا الوسطى التي لم تصدق بعد على اتفاقية مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع أجزاء والمكونات التي يمكن استخدامها لتصنيعها (اتفاقية كينشاسا) التي دخلت حيز التنفيذ في مارس 2017. خلال الفترة من 25 أكتوبر إلى أول نوفمبر 2017، شارك المكتب في قيادة بعثة مشتركة بين الوكالات إلى تشاد لمساعدة فريق الأمم المتحدة القطري على وضع استراتيجية لبناء السلام في البلد. يأتي ذلك بعد صدور قرار الأمين العام للأمم المتحدة بإعلان تشاد مؤهلة للحصول على الدعم من صندوق بناء السلام. ومن ناحية أخرى، تواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبيا تقديم الدعم إلى اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بإدارة الأسلحة والذخائر في ليبيا وفقا للإطار الوطني لإدارة الأسلحة والذخائر.

79. في ليسوتو، تواصل الأمم المتحدة القيام مع الحكومة ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والشركاء الآخرين بتنفيذ توصيات مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي الرامية إلى التصدي للتحديات السياسية والأمنية في البلد. وبالمثل، تواصل الأمم المتحدة دعمها لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي في الاضطلاع بدورات تدريبية في مجال الوساطة على الصعيد الإقليمي وتنفيذ منهج التدريب للوساطة في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي من أجل تعزيز قدرة مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي على منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها.

واو. الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني / مراكز التفكير الأفريقي (سيقدم مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام مدخلات)

1) معهد الدراسات الأمنية

80. أسهم معهد الدراسات الأمنية التي يوجد مقره في جنوب أفريقيا، في تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي في مجالات البحث والتوعية وتعزيز السياسات الفعالة والمجربة علميا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كان ذلك أساسا من خلال مشروع المتعلق بتعزيز استجابة أفريقيا للجريمة المنظمة عبر الوطنية، الذي يقود الآن عمل المعهد على إسكات البنادق. يهدف مشروع إلى تحسين المعرفة القائمة على الأدلة وتحليل الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك نقل الأسلحة / الأسلحة واستخدامها بصورة غير مشروعة إلى أفريقيا وداخلها، وزيادة الوعي والقدرات التقنية والاستراتيجية لأصحاب المصلحة الأفريقيين المعنيين من أجل التدخل. شارك المعهد في شهر العفو الأفريقي الذي أطلقه مجلس السلم والأمن في أديس أبابا، إثيوبيا في 4 سبتمبر 2017.

81. من خلال نشره الشهري عن أعمال مجلس السلم والأمن، وسع معهد الدراسات الأمنية نطاق الدعاية والتوعية داخل أفريقيا. نشر عدة مقالات عن مختلف جوانب خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك شهر العفو الأفريقي. خلال الفترة قيد الاستعراض، نشر معهد الدراسات الأمنية وكذلك ورقات بحثية عن الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا فضلا عن رسم خرائط للنزاعات، من جملة مواضيع رئيسية أخرى. شارك المعهد كذلك في محفل داكار الدولي للسلم والأمن، الذي عقد في 14 نوفمبر 2017. عقد المعهد ورشة عمل حول دراسة الخطوط الجانبية للمنتدى بشأن الخطوات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي في مجال التحكم في تدفقات الأسلحة غير المشروعة والجريمة المنظمة. إن المعهد بصدد عقد ندوة مشتركة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في أوائل عام 2018 بشأن البحوث يقودها المعهد حول الجهود الرامية إلى تحسين حالة تحديد الأسلحة في أفريقيا. علاوة على ذلك، يعتزم المعهد القيام، دعما لجهود الاتحاد الأفريقي، بإجراء تقييم قاري سنوي عن حالة تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، وتصنيف ونشر تقرير سنوي.

2) معهد دراسات السلم والأمن

82. يواصل معهد دراسات السلم والأمن، الذي يوجد مقره في أديس أبابا، إثيوبيا، المساهمة في الرؤية الشاملة لخارطة الطريق الرئيسية للاتحاد ، لا سيما من خلال برنامج السلم والأمن في أفريقيا، وهو مبادرة مشتركة مع الاتحاد الأفريقي، بموجب مقرر المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي [EX.CL/567(XVII)] ، ومذكرة التفاهم للمتابعة الموقعة بين المؤسستين. سعيا لمعالجة التدفق غير المشروع للأسلحة، اتخذ معهد دراسات السلم والأمن خطوات لإدخال حلقة تعليمية عن إدارة الأمن في 2018، وهو بصدد نشر موجز عن سياسات "معاهدة تجارة الأسلحة ودول القرن الأفريقي". لقد تناول تقرير معهد دراسات السلم والأمن آثار المنظومة الأفريقية للسلم والأمن في الاجتماع الخامس لمعهد دراسات السلم والأمن في عام 2016 وتم تحليل نوعية وفعالية التدخلات التي قام بها الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية / الأليات الإقليمية وذلك إلى حد كبير من خلال بعثات المراقبة الانتخابية

83. لقد كلف المعهد حاليا بإجراء بحوث بشأن مكافحة التطرف العنيف في أفريقيا، وسيسعى إلى التحقق في المذاهب التي تجذب الشباب في كينيا والصومال وتنزانيا وأوغندا استجابة لمظالمهم وسيتم إجراء هذا البحث في شراكة مع أربع جامعات وهي: جامعة دار السلام في تنزانيا، جامعة نيروبي في كينيا، جامعة هرجيسا في الصومال، وجامعة ماكيرييري في أوغندا.

84. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظم المعهد عدة حلقات ومحاضرات حول القضايا المواضيعية المتصلة بتنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، مثل إقامة شراكات من أجل السلام، وتعزيز تمويل موظفي الخدمة المدنية في أفريقيا، ومنع التطرف العنيف ومكافحته في منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وتعميم المنظور الجنساني في السلام وبناء القدرات، والروابط بين قضايا الصحة والسلام والأمن.

(3) المركز الأفريقي للحل البناء للنزاعات

85. سعياً إلى تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، يسهم والمركز الأفريقي للحل البناء للنزاعات الذي مقره دوربان، جنوب أفريقيا، من خلال إجراء البحوث وإنتاج المعارف ودعم السياسات والتنمية والدعوة والدعاية. وفي هذا السياق، يسهم المركز الأفريقي للحل البناء للنزاعات " في الجهود المبذولة لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020، من خلال جمع البيانات وتحليل المبادرات الوطنية والإقليمية فضلاً عن دعم تطوير السياسات؛ وبناء قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين المشاركين في تنفيذ هذا خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي. علاوة على ذلك، يخطط المركز الأفريقي للحل البناء للنزاعات لتيسير حلقات العمل/الحلقات الدراسية لنقاط الاتصال الوطنية (حيثما وجدت) من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/رؤساء الإدارات لتبادل ومقارنة الخبرات وأفضل الممارسات في تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي.

(4) المركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة

86. كجزء من الجهود التي يبذلها لتنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، أعد المركز الأفريقي للأسلحة الصغيرة مبادئ توجيهية إقليمية بشأن إنشاء مؤسسات وطنية مسؤولة عن إدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والسيطرة عليها. وأيد أيضاً إنشاء المؤسسة الوطنية لإدارة الأسلحة الصغيرة ومراقبتها في جمهورية أفريقيا الوسطى ووضع خطة عمل وطنية في جمهورية الكونغو. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أجرى المركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة تدريبا للممارسين (العسكريين والشرطة) في مجال الأمن الجسدي وممارسات ومعايير إدارة المخزونات في أوغندا والسودان ونيجيريا وجيبوتي ورواندا وكينيا. كما أجرى تدريبات إقليمية للمدربين في كينيا. ونفذ المركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة أيضاً مبادرات لوضع العلامات على الأسلحة من خلال توفير آلات الوسم والتدريب التي نفذت أساساً في بلدان المجموعة الاقتصادية لأفريقيا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وملاوي وزامبيا.

87. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع المركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة بمبادرات لتدمير الأسلحة النارية في كينيا وأوغندا وتنزانيا حيث تم تدمير ما مجموعه 30250 قطعة سلاح ناري وتم تدمير 130 طناً من التشرجات الخاصة بغير المنفجرات في رواندا. ونفذت مبادرات للتخزين الآمن للأسلحة النارية في أوغندا وتنزانيا من خلال تقديم الدعم لبناء مرافق تخزين آمنة للمخزونات الحكومية وتوفير صناديق الأسلحة الفولاذية. كما نفذ المركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة مبادرات لحفظ السجلات الإلكترونية في كينيا والصومال وجنوب السودان.

88. وفي مجال البحوث وإدارة المعارف، أجرى المركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة ثلاث دراسات بحثية إقليمية ووطنية حول الصلة بين انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وهشاشة الماشية وسرقتها والصيد غير المشروع، مما أسهم في تقاسم المعارف في هذه المجالات المحددة. وأعد المركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة أيضاً أداة إقليمية للإبلاغ عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لدعم الإبلاغ والدروس المستخلصة من تنفيذ تدخلات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. يوصي المركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة بما يلي:

- (أ) من أجل التحكم الفعال في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإدارتها، ينبغي أن يكون هناك تمويل لاستكمال خطط العمل الوطنية وتنفيذها. وينبغي أيضا إدراج القضايا ذات الصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ضمن أولويات الدول الأعضاء؛
- (ب) ينبغي للدول الأعضاء أن تقدم الدعم اللوجستي لوضع العلامات على الأسلحة النارية، بما في ذلك المزيد من آلات الوسم، والتدريب، وعقد اجتماعات للدعوة على مستوى عال، بمشاركة الجيش؛
- (ج) تقديم الدعم المالي لمبادرات تدمير الأسلحة غير المشروعة؛
- (د) تعزيز الدعم لتنفيذ مبادرات التخزين الآمن في الدول الأعضاء؛ و
- (هـ) تقديم الدعم المالي للتعاون العابر للحدود ومبادرات العمليات المشتركة، التي ينبغي أن تكون أكثر تواترا على الصعيدين الإقليمي والقاري.

ثالثا. ملخص القضايا الرئيسية

89. بقدر ما يمكن للمرء أن يستخرج من الحسابات المذكورة أعلاه من الجهود المبذولة، فإن نمط التفكير وتركيز الإجراءات التي يتخذها مختلف أصحاب المصلحة المشاركين في تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، يشير بوضوح إلى أن اسكات البنادق في أفريقيا معلم بلوغه. ومن الواضح كذلك أنه قد تمت تغطية أرضية كبيرة ضمن الجهود المبذولة حتى الآن، منذ 25 مايو 2013، عندما اعتمد مؤتمر الاتحاد الإعلان الرسمي حول الذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي الذي تعهد بإنهاء الحروب واسكات البنادق بحلول عام 2020. وبالفعل، يتزايد التفاؤل بشأن الطريق المؤدي إلى الموعد النهائي لعام 2020. ويستند هذا التفاؤل أيضا إلى الخطوات الأخيرة التي اتخذها مجلس السلم والأمن، بدعم من المفوضية، بما في ذلك إطلاق شهر العفو الأفريقي في 4 سبتمبر 2017، وزيادة الدعاية التي يجري القيام بها لصالحه داخل القارة، ونشر خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي على نطاق واسع في أفريقيا وفي منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن زيادة المعرفة والوعي بشأن شكل الإبلاغ عن تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي من قبل أصحاب المصلحة.
90. ومع ذلك، يتعين على القارة أن تتبنى بعض الحقائق المتعلقة بالتطورات السلبية على أرض الواقع أرض الواقع وإنهائها بفعالية. وهي تشمل ما يلي:

- (أ) إن الأسلحة والمركبات والأموال والوقود والذخائر وغيرها التي يستخدمها الإرهابيون والمجرمون والمتاجرون، تنبع من داخل القارة، ومن الخارج أيضا، مرورا بأراضي دولنا الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وبعبر حدودها، بما في ذلك مجالاتها الجوية والنطاقات البحرية. وهذا هو السبب في أن الخدمات العسكرية والأمنية للدول الأعضاء تحتاج إلى الاضطلاع بعملياتنا الجراحية لوقف هذا الخطر الذي يؤثر سلبا على السكان والاقتصاد وعلى الجهود الرامية إلى اسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020. كما أن المجتمعات المحلية كمصدر للمعلومات تحتاج أيضا إلى أن تتم تعبئتها في هذه العملية من أجل بناء تحالف أوسع ضد الإرهاب. وفي هذا السياق، فإن النزاعات والأزمات في الصومال، وليبيا، وجنوب السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن الإرهاب في منطقة الساحل والقرن الأفريقي، لمجرد تقديم أمثلة قليلة، دليل على هذا الوضع. وينبغي الإشادة بالقوات الشجاعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي تكافح جماعة الشباب الإرهابية من بين مهام أخرى، وهي فريق العمل المشترك المتعددة الجنسيات الذي يحارب جماعة بوكو حرام

الإرهابية، والقوة المشتركة لبلدان الساحل الخمسة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في منطقة الساحل؛

(ب) لا تزال المساحات غير الخاضعة للحكم والموجودة في أجزاء مختلفة من أفريقيا، هي بعض التضاريس التي توفر الملاذات الآمنة، ومواقع التدريب، ومناطق العبور للعناصر المعادية لإسكات البنادق والمعادية للسلام. ومن هنا، فإن من واجب الحكومات أن تتصرف لمعالجة هذه المشكلة عن طريق توسيع سلطة الدولة على كامل أراضيها بشكل فعال؛

(ج) وفي حين وضع الاتحاد الأفريقي بعض أفضل معايير وآليات مكافحة الفساد في العالم، فإن الفساد داخل دولنا الأعضاء وحتى عبر حدودها، لا يزال يزدهر، مما يساعد على إطالة أمد الحياة لتلك العناصر التي تفضل استمرار النزاعات، والعنف، والقتل، وتدمير البنية التحتية، وعدم الاستقرار في أجزاء من قارتنا. وهنا يتعين على المؤسسات العامة والشركات والمجتمعات المحلية أن تجمع بقوة الجهود وتدمر جذور الفساد؛

(د) شهدت القارة خلال الفترة قيد الاستعراض، عددا من المنازعات المتعلقة بالانتخابات. وعلى النحو المنصوص عليه في صكوك الاتحاد الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم الرشيد، هناك حاجة ماسة إلى بذل الدول الأعضاء المزيد من الجهود لتوسيع نطاق الخيارات المتاحة للمواطنين لتحسين ظروف حياتهم بدلا من جعل التصويت مجرد ممارسة روتينية. وبالمثل، ينبغي لممارسات الحكم أن تشجع على إيجاد توازن بين المسؤوليات فيما بين المؤسسات المركزية والمحلية، بغية تمكين المجتمعات المحلية من بناء الدفع الاقتصادي المحلي وحماية البيئة والوعي الأمني. ويمكن تحقيق ذلك فقط بتيسير الدولة. وعلى نفس المنوال، ينبغي تبني الدستورية بطريقة تعزز المؤسسات العامة بدلا من الأفراد، وتساهم في تحقيق كل من التماسك الاجتماعي والسياسي والتنمية الاقتصادية؛

(هـ) من المعروف أن الإفلات من العقاب سيستمر في حالات مختلفة في القارة. ولا بد من قيام الدول بالمزيد من الأعضاء، ولا سيما لوقف انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، خاصة ضد النساء والأطفال، أينما حدثت ومتى حدثت. وبالنظر إلى أن الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية لديها الأدوات اللازمة التي يتعين تطبيقها، ينبغي فرض العقوبات على المتورطين في هذه الانتهاكات، بغض النظر عن وضعهم؛

(و) تواصل مناطق النزاعات في أجزاء مختلفة من القارة نشر الأسلحة والمخدرات والأموال غير المشروعة وجميع أنواع التهريب بين بعضها البعض، بل وحتى خارجها، مما يقوّض الجهود الرامية إلى إسكات صوت المدافع. في هذه الحالة، يتعين على عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مضاعفة جهودها للتغلب على هذه المشكلة؛

(ز) تتوفر الموارد الطبيعية في جميع أنحاء أفريقيا. ومن الضروري جداً قيام المؤسسات العامة، بدعم من القطاع الخاص، تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، مثل المدارس الجيدة، والمراكز الصحية الجيدة، والبنية الأساسية الموثوق بها، والكهرباء (الطاقة المائية، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والغاز الحيوي، وغيرها)، وقبل كل شيء، تهيئة بيئة مواتية للاستثمار وخلق فرص العمل. ومن شأن ذلك أن يوفر للمواطنين الشروط اللازمة للمشاركة في بناء الازدهار في إطار رؤية الاتحاد الأفريقي لأفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية؛

(ح) يواصل التصحر غزو الأراضي الصالحة للزراعة والمراعي، في حين يؤدي التآكل الساحلي أيضا إلى فقدان الأراضي ذات القيمة. ولكن يمكن التخفيف من حدة كلا الاتجاهين من خلال مزيج من الجهود

التي تبذلها الحكومات المركزية، بدعم من السلطات المحلية/ الإدارات والمجتمعات المحلية. وعلى سبيل المثال، يعتبر المقر (VIII) Assembly/AU/Dec.137 الصادر عن الدورة العادية الثامنة لمؤتمر الاتحاد الذي عقد في أديس أبابا، إثيوبيا في يناير 2007، بشأن مبادرة الجدار الأخضر لمنطقة الصحراء، نموذجا لاستجابة أفريقيا للتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف وتغير المناخ ونقص التنوع البيولوجي. ولذا، يتعين على الدول الأعضاء تخصيص موارد كافية للمشاريع البيئية، بما في ذلك التشجير وتوفير مرافق لتجميع المياه، للحد من التدهور البيئي وزيادة استخدام الأراضي للأغراض الاقتصادية؛

(ط) لا يزال عدد كبير من الصكوك القانونية لمنظمة الوحدة الأفريقية/ الاتحاد الأفريقي دون تصديق وبالتالي لا يمكن دخولها حيز التنفيذ. وفي الواقع لا تزال الأحكام الجيدة في هذه الصكوك مهمة، في حين أنها يمكن أن تنفذ لصالح سكان القارة. وفي هذا الصدد، يتعين على الدول الأعضاء، بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي، اتخاذ الخطوات للتصدي لهذا التحدي.

رابعاً. التحديات والتوصيات

91. على الرغم من إحراز التقدم في تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية، لا تزال هناك تحديات مختلفة يتعين التصدي لها من أجل التعجيل بالعملية، بما في ذلك:

- (أ) عدم كفاية التمويل من أجل استمرار تنفيذ أصحاب المصلحة لخارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي؛
- (ب) الإبلاغ الضعيف من قبل أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء، بالإجراءات الملموسة المتخذة خلال شهر العفو الأفريقي (سبتمبر 2017)، وببطء توفير المدخلات من قبل أصحاب المصلحة لإدراجها في الوقت المناسب في تقرير مجلس السلم والأمن المقدم إلى الدورات العادية لمؤتمر للاتحاد؛
- (ج) انعدام الاتساق من جانب الاتحاد الأفريقي في تطبيق قواعده وصكوكه المتعلقة بمنع النزاعات في القارة وحلها مما يؤثر على مصداقية المنظمة؛
- (د) استمرار الفجوات بين الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة؛
- (هـ) الافتقار إلى بحوث مكرسة، مما يفسر وجود ثغرات كبيرة في البيانات، لا سيما فيما يتعلق بالأسلحة غير المشروعة، والتدفقات المالية غير المشروعة، والاتجار بالأسلحة والمخدرات، والهجرة من بين أمور أخرى؛
- (و) الأماكن غير الخاضعة للرقابة في بعض أجزاء أفريقيا، مما يهيئ الظروف التي تفسح المجال أمام الإرهابيين ومهربو الأسلحة والمتاجرين بالبشر والمخدرات والضالعين في غسل الأموال وغير ذلك من الشبكات الإجرامية المنظمة؛
- (ز) ضعف الهياكل الأساسية لرصد المجال البحري في أفريقيا وتنظيمه، مما يترك الثغرات التي تستغل لدخول الأسلحة غير المشروعة إلى القارة، وكذلك نقل هذه الأسلحة من نقطة ساحلية إلى أخرى، حيث يمكن استخدامها في مناطق النزاع أو لارتكاب أنشطة إجرامية.

92. وفي ضوء ما ورد أعلاه، تقدم التوصيات التالية:

- (أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تبدي التزاما سياسيا مستمرا ومشاركة لضمان تهيئة الظروف اللازمة لإسكات البنادق في أفريقيا، مما يسهل إقامة قارة خالية من النزاعات تمشيا مع أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء أن توفر قدر الإمكان الموارد لمؤسساتها البحثية التي لها ولاية لجمع البيانات المتعلقة بتنتقل الإرهابيين والاتجار بالأسلحة والاتجار بالبشر والمخدرات والتدفقات المالية غير المشروعة وغيرها من السلع المهربة التي تسهم في تأجيج النزاعات في أفريقيا. ومن شأن ذلك أن يكمل الجهود التي تبذلها أجهزة ومؤسسات الاتحاد الأفريقي، مثل المركز الأفريقي للدراسات والأبحاث المتعلقة بالإرهاب، والأفريبول وغيرها؛

(ج) هناك حاجة ملحة لقيام الاتحاد الأفريقي بتعبئة التمويل دعماً لأنشطة الممثل السامي لرئيس المفوضية لإسكات البنادق كي يتسنى له الاضطلاع بولايته، وخاصة تعبئة جهود الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية، والأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين لتوسيع نطاق الأنشطة في تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي؛

(د) هناك حاجة إلى أن يقدم جميع أصحاب المصلحة تقاريرهم عن تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي وأن يقوموا بذلك بإيلاء الاهتمام الواجب لجميع الجوانب الرئيسية الخمسة التي أثبتت في خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، وهي الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والقانونية. ومن شأن هذا النهج تمكين أفريقيا وشعبها من رؤية الاتجاهات الفعلية في عملية تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي ومعالجة الثغرات التي تظهر فيها؛

(هـ) ينبغي لجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين منح الأولوية لأنشطة منع نشوب النزاعات، تمثيلاً مع الولاية المنصوص عليها في البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن؛

(و) من المهم بالنسبة لأصحاب المصلحة تقديم مساهماتهم في الوقت المناسب بشأن الخطوات المتخذة في تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي لإدراجها في تقرير مجلس السلم والأمن إلى الدورات العادية، وبالنسبة للمفوضية ضمان الوصول إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين في هذا الصدد؛

(ز) ينبغي لجميع أصحاب المصلحة تقديم ما يكفي من التحضير لإحياء شهر العفو الأفريقي (سبتمبر)، بغية إبرازه على نطاق أوسع بمشاركة جميع المواطنين لتحقيق نتائج أفضل؛

(ح) في حين أن مجلس السلم والأمن يضطلع بدوره الطبيعي في دفع عجلة تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، ينبغي التأكيد على الأهمية المركزية لدور المجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية في هذه العملية. وبالنظر إلى أن كل مجموعة اقتصادية إقليمية لديها مجموعة أصغر من الدول الأعضاء، فإن هذه الكيانات هي في وضع أفضل لجمع المعلومات والبيانات ذات الصلة بشأن خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي من دولها الأعضاء ونقلها إلى مجلس السلم والأمن من خلال مفوضية الاتحاد الأفريقي؛

(ط) تُحث الدول الأعضاء على بذل المزيد من الجهود من الرد على اسئلة الدراسة الاستقصائية حول الأسلحة الصغيرة في أفريقيا، التي تم توزيعها على الدول الأعضاء وعمليات حفظ السلام للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ودعم السلام، والعمليات البحرية في أكتوبر 2017. وفي هذا السياق، تُثني على الدول الثمانية التي قدمت دورها حتى الآن.

93. يثني مجلس السلم والأمن الدول الأعضاء، فضلاً عن أجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الفكر للجهود المبذولة حتى الآن في تنفيذ هذا التقرير، ويحثها على مضاعفة جهودهم. وفي هذا السياق، ينبغي زيادة التركيز على تعزيز نظم الرقابة على الانتشار غير المشروع للأسلحة، والتدفقات المالية غير المشروعة، والاتجار بالأسلحة والمخدرات، وإنتاج المخدرات، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية في الوقت المناسب، فضلاً عن تعزيز التدابير الوقائية ضد تفشي النزاعات والأوبئة. وفي نفس السياق، يشجع الدول الأعضاء على مواصلة جهودها الرامية إلى زيادة تحسين مؤسسات إدارتها، ومكافحة الفساد بقوة، واتخاذ تدابير للتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ وتدهور البيئة، وتعزيز خلق فرص العمل لاسيما لصالح الشباب والنساء.

94. وأخيرا، يحث مجلس السلم والأمن الممثل السامي للمفوضية المعني بإسكات البنادق في أفريقيا، السفير رمضان لعمامرة على إشراك الدول الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن، بغية اعتماد مجلس الأمن، قرارا لمساعدة أفريقيا وشعبها على التصدي بشكل أفضل للتحديات المتصلة باستمرار دخول الأسلحة غير المشروعة إلى أفريقيا والاتجار بالأسلحة والمخدرات والتدفقات المالية غير المشروعة التي تقوض السلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة.

2018-01-29

Second Report of the Peace and Security Council of the African Union on the Implementation of the African Union Master Roadmap of Practical Steps to Silence the Guns in Africa by the Year 2020

African Union

DCMP

<https://archives.au.int/handle/123456789/9018>

Downloaded from African Union Common Repository